خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أمام قمة مونتيري بالمكسيك حول تمويل التنمية

مونتيري، 06 محرم 1423 الموافق 21 مارس 2002م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم الخميس 21 مارس 2002، خطابا ساميا بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول تمويل التنمية بالمكسيك.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أنوه باستضافة الولايات المتحدة المكسيكية البلد الصديق لهذا المؤتمر الهام حول تمويل التنمية، الذي يكتسي دلالة خاصة اعتبارا لجسامة التحديات التي تواجهها الدول النامية.

إننا لم نجتمع لنتدارس أسباب ومظاهر التخلف التي تعانيها عدد من الشعوب النامية والاختلالات والفوارق المهولة التي جعلت عالمنا يعرف جزرا من الغنى والرفاه وميكصات شاسعة من البؤس والأمية والأوبئة الفتاكة والعجز الصارخ في مختلف مجالات التنمية البشرية.

فهذا الواقع المرير نعرفه جميعا حق المعرفة وتم تشخيصه مرارا بما فيه الكفاية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

فالأولى بنا إذن أن نكب على بحث سبل توفير الموارد الضرورية الكفيلة بتحقيق التنمية المستديمة وفي مقدمتها معضلة تمويل هذه التنمية التي خصصت لها من قبل عدة مؤتمرات دولية واتخذت في شأنها توصيات أممية لم تتحقق بعد على الوجه المطلوب.

وإن السياق العام الذي ينعقد فيه مؤتمرنا، والمطبوع بسيرورة بنيوية لا مناص منها نحو عولمة شمولية وكاسحة للأسواق والمبادلات، وبالوقع الشديد للهزات العنيفة التي كانت الأحداث المأساوية للحادي عشر من شتنبر **2001** من أفظعها. إن هذا السياق يضفي على موضوع مؤتمرنا أهمية استراتيجية ويلزمنا بالتعبير عن إرادة حازمة لجعل هذا المناخ الدولي بإشراقاته وإحباطاته خير محفز على تمويل التنمية التي تعد السبيل الأنجع لمحاربة الإقصاء واليأس والبؤس باعتبارها جميعا تشكل أكبر تهديد للأمن والسلام في العالم.

السيد الرئيس،

لقد سبق لوالدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله أن أبرز سنة **1994** بمناسبة انعقاد مؤتمر "الغات" بمراكش ضرورة إقامة نظام للتدبير الجيد للشأن العام شمولي ومتعدد الأطراف، وبخاصة من خلال تقوية التناسق بين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية وتعميق التنسيق بين أنشطة مؤسسات "بروتن وودز" والمنظمة العالمية الحديثة للتجارة.

وإن من دواعي ابتهاجي اليوم أن أرى هذا النداء قد وجد صداه وأن مؤتمرنا هذا يشرك مجموع المؤسسات متعددة الأطراف في النقاش العالي والأعمال المستقبلية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولذلك يتعين علينا اغتنام هذه المناسبة لبلورة منظور استراتيجي واضح المعالم مدعم بإرادة جماعية حازمة ولوضع مخطط عمل متماسك لفائدة العالم النامي.

ولهذه الغاية، فإننا ملزمون بأن نكفل لمقاربتنا مزايا البراغماتية والواقعية، فضلا عن الصمود والإرادوية في آن واحد.

وإننا لنتطلع إلى أن يتخذ مؤتمرنا هذا، قرارات تاريخية لإدماج الدول النامية بصفة متزايدة ضمن مسلسل العولمة وتمكينها من أن تشارك مشاركة عادلة ومسؤولة في اتخاذ القرارات التي تهم البشرية كلها في إطار هندسة جديدة للمعاملات المالية والنقدية الدولية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وفي هذا السياق، فإن الدعم العمومي للتنمية يكتسي أهمية قصوى لخلق الظروف الملائمة وحشد القدرات الوطنية اللازمة لتنمية حثيثة.

ولذلكم، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية لتعبئة طاقاتها من أجل مضاعفة حجم الدعم العمومي للتنمية بأسرع ما يمكن وبكيفية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف قمة الألفية التي ترمي بصفة خاصة إلى تقليص الفقر إلى حدود النصف في أفق سنة **2015**.

وإذا كان رفع الدعم العمومي للتنمية شرطا ضروريا لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصورة دائمة، فإنه يظل مع ذلك غير كاف لبلوغ الهدف المنشود. ذلكم أن هناك محاور أخرى أساسية وحاسمة.

وهكذا يجدر البحث عن حلول دائمة وفعالة للمديونية الخارجية للدول النامية التي يتجاوز حجم تسديدها مجموع موارد بعض هذه الدول بكثير.

ومن جهة أخرى، فإن تفعيل تحرير التجارة الدولية كما تم ضبطه وتدبيره من قبل المنظمة العالمية للتجارة والذي تم إنجازه في عدة فضاءات جهوية ينبغي أن يتسم بالإنصاف وعدم التمييز لتحقيق الاستفادة المثلى للدول النامية من هذا التحرير وتمكينها من خلق موارد هامة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإن أجندة التنمية المنبثقة عن المؤتمر الوزاري للدوحة، تعد مبعث أمل بالنسبة للدول النامية بما تنطوي عليه من بشائر ميلاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تستفيد منه كل الدول مهما كانت درجة التنمية التي حققتها.

وينبغي لهذا التوجه أن يجد اليوم تجسيده الملموس على أرض الواقع. كما أن التنويع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الخارجية المباشرة بتدابير تحفيزية سواء منها الوطنية أو الدولية، يعد هو الآخر هدفا يتعين السعي إليه بحزم وعزم من أجل إيجاد معالجة فعلية لتفاقم الفوارق التنموية في العالم.

وينبغي أيضا استكمال هذا الإطار بتدابير مجدية كفيلة بتعبئة الموارد العالمية لفائدة العالم النامي. وفي هذا السياق، فإن الجهود ينبغي أن تنصب على تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى مضاعفة أنشطة التعاون بين المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية، فضلا عن التدبير المنصف للثروات المشتركة للإنسانية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

السيد الرئيس،

إن إفريقيا تواجه صعوبات جمة، وتستحق اهتماما خاصا وعناية أولوية، فثلاثة وثلاثون بلدا إفريقيا تعد اليوم من البلدان الأقل تقدما في العالم.

ولا تزال قارتنا تعاني من استمرار عدة نزاعات ومن تفاقم التوترات ومن تعرض سكانها المتزايد لعدة آفات اجتماعية مستفحلة وفتاكة ومآس إنسانية.

ولمواجهة هذه الأوضاع الباعثة على الانشغال الشديد، فقد اتخذت الدول الإفريقية بدرجات متفاوتة، تدابير جريئة من أجل حسن تدبيرها للشأن العام وترسيخ دولة القانون وتحرير اقتصادياتها.

وبموازاة ذلك، فقد اعتمدت قارتنا مخططا متناسقا وفعليا من أجل انطلاقتها التنموية، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد".

إن هذه المبادرة تعكس قبل كل شيء إرادة بلداننا في التحكم في مسار تنميتها على الأصعدة الوطنية والجهوية والقارية.

وهي تستهدف كذلك، وضع إفريقيا على درب التنمية المستديمة من خلال شراكة متجددة مع باقي مكونات المجتمع الدولي.

وتتطلب هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها قارتنا بنفسها ومن أجلها مجهودا منظما مثلما تتطلب من المجموعة الدولية عناية متواصلة. ذلكم أن المجهود المنظم من قبل إفريقيا من شأنه أن يوضح الرؤية بصورة أكثر جلاء لمختلف شركائها وللمؤسسات الدولية والجهوية، وكذا للفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا أفارقة أو أجانب عموميين أو خواص.

وأما العناية الدولية المتواصلة، فإنها تعد ضرورية لأن المبادرات الإفريقية لا يمكن أن تتحقق دون سند فعلي وقوي ومؤوب من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة في ميادين التجارة والتنمية والمالية بصفة خاصة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

ومن هذا المنطلق، ما فتئت المملكة المغربية توطد علاقاتها الثنائية مع هذه البلدان الشقيقة وتعمل بدون توان من أجل تجسيد مجهودات الاندماج الجهوي في إفريقيا، وبخاصة عبر تفعيل اتحاد المغرب العربي وإبرام اتفاق للتبادل الحر بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الغربية.

كما أن المملكة المغربية قد أقدمت على إلغاء ديونها المترتبة على البلدان الإفريقية الأقل تقدما، وعلى حذف كل حقوق التعريفة الجمركية على صادرات هذه البلدان الشقيقة إلى السوق المغربية.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه المناسبة، لأقترح من جديد مقترح بلادي الرامي إلى أن تعتمد منظمة الأمم المتحدة آلية دائمة ورفيعة المستوى تتولى تفعيل قرارات المجموعة الدولية المتخذة لفائدة إفريقيا.

السيد الرئيس،

إن هذا المؤتمر يتيح لنا جميعا الفرصة لانبثاق جيل جديد لديبلوماسية متعددة الأطراف من شأنها أن تبشر، كما أبرزت ذلك خلال قمة الألفية، بانبثاق مواطنة كونية.

وإنه يحق لنا، في هذا السياق، أن نعمل على إنعاش تضامن شمال - جنوب من أجل أن نرفع كلنا التحديات المصيرية والشمولية التي تواجهنا ونمكن الأعضاء الأكثر هشاشة وخصاصا في المجموعة الدولية من كسب رهان التنمية المستديمة ومحاربة الفقر.

وإننا لنتطلع إلى أن ينعقد في أقرب الآجال مؤتمر لمتابعة أعمال هذه القمة حتى نتمكن من تقييم الجهود المبذولة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي لبلورة الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا، وأن نتخذ التدابير التكميلية اللازمة لمقاومة جميع أشكال الإقصاء والتهميش حيثما كانت.

وإنني إذ أشكركم على حسن إصغائكم، أتمنى لمؤتمرنا هذا كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma